الأمم المتحدة

A/HRC/RES/12/28

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١٢/٢٨
متابعة الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان بشأن تأثير الأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين على الإعمال العالمي لحقوق الإنسان والتمتع الفعال بها

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبإعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ يعيد تأكيد أن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الدعائم المترابطة التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ يعيد أيضاً تأكيد أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة وأنها يجب أن تعامل بطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثانية عشرة (A/HRC/12/50)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يذكّر بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي أكدت فيه أن المجلس يجب أن يكون مسؤولاً عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع، وأن يضطلع، في جملة أمور، بدور منتدى للحوار بشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بجميع حقوق الإنسان، وأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن يستندا إلى مبادئ التعاون والحوار الحقيقي وأن يهدفا إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بما فيه مصلحة البشر كافة،

وإذ يذكّر أيضاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الذي أيدت فيه الجمعية العامة، بتوافق الآراء، الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عُقد بنيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

وإذ يذكر كذلك بقرار المجلس دإ-١٠/١ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه الشديد إزاء التأثيرات السلبية للأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان في جميع البلدان، وأقرّ بأن البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، تكون معرّضة للتأثر بقدر أكبر عندما تواجه تلك التأثيرات،

١- *يؤكد* مرة أخرى أن الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية المتعددة والمترابطة تطرح تحديات إضافية أمام الإعمال العالمي لجميع حقوق الإنسان والتمتع الفعال بها، ويشدد على الأهمية الأساسية للاعتراف بكرامة الإنسان لجميع الناس عندما يواجهون ظروفاً اقتصادية لا يتحكمون فيها وتحرمهم من قدرتهم على الإعمال الكامل لحقوقهم؛

٢- *يؤكد من جديد* التعهد الرسمي لجميع الدول بأن تفي بجميع التزاماتها بتعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس ومراعاتها وحمايتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وغيره من الصكوك المتصلة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي؛

٣- *يؤكد من جديد أيضاً* أن تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان هو أمر أساسي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة بالكامل، ويذكّر بتصميمه على اتخاذ خطوات في اتجاه تنفيذ التزام المجتمع الدولي بغية إحراز تقدم كبير في المساعي المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق بذل جهد متزايد ومستمر على صعيد التعاون والتضامن الدوليين؛

٤- *يذكّر* بأن الأزمة تطرح تحديات فريدة أمام الجهود التي تبذلها جميع فئات البلدان النامية، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة للتصدي لتأثير الأزمة على أشد فئات السكان ضعفاً والمساعدة في استعادة النمو القوي وما فقدته في تقدمها صوب تنفيذ الأهداف

الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو المسلّم به في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛

٥- *يقرر* عقد حلقة نقاش أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورته الثالثة عشرة لمناقشة وتقييم تأثير الأزمتين المالية والاقتصادية على إعمال جميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بغية المساهمة في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، ويطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تُعد موجزاً لحلقة النقاش يُقدّم إلى الفريق العامل المفتوح العضوية؛

٦- *يطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان استشارة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن المسألة بغية تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثالثة عشرة عن تأثير الأزمتين على إعمال جميع حقوق الإنسان وعن الإجراءات الممكنة اللازمة للتخفيف من حدة هذا التأثير؛

٧- *يشجع* جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة على المشاركة مشاركة كاملة في حلقة النقاش، بغية ضمان التوازن المناسب والتنوع في وجهات النظر حول المسألة؛

٨- *يكرر* دعوته الموجهة إلى جميع أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة للقيام، كل في حدود ولايته، وحسب الاقتضاء، بتقديم تقرير عن تأثير الأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين على إعمال جميع حقوق الإنسان والتمتع الفعال بها، بالاستناد إلى مداولات الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس؛

٩- *يقرر* أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره.

الجلسة ٣٢
٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

[اعتُمد دون تصويت.]